الفصل الثاني عشر

عصر الإمبراطورية

عِبَرٌ من التاريخ

وعند الانتهاء من كافة تحرياتنا نكون قد وصلنا إلى النقطة التي بدأنا منها وتعرفنا على المكان للمرة الأولى.

- تي. إس. إليوت، Little Gidding

في العالم الأحادي القطب الذي ظهر بشكل مفاجئ في العقد الأخير من القرن العشرين، بدا وكأنه لا يوجد منافس حقيقي أو عدو للقوة العظمى الوحيدة الباقية. كما بدا للعديد من المراقبين أن الخيارات الجيوبوليتيكية قد ولت إلى غير رجعة؛ وأن الأسواق الحرة والديمقراطية مجتمعةً، سوف تغير العالم إلى مجموعة من الأمم المحدثة، والمنتجة، والمحبة للسلام. في غضون ذلك، سوف يتم مرة وإلى الأبد، وضع حد لكل مظاهر الكراهية العرقية والتعصب الديني، وكافة المظاهر الهدامة والمعوقة لعملية التنمية. إنها «نهاية التاريخ»، وحقبة الأعمدة الذهبية بدلاً من الحروب[1]. أما فيما يتعلق بقوة الولايات المتحدة العسكرية، فقد كانت أهم النقاط المثيرة للجدل، والتي دارت حولها نقاشات حامية، تتناول مسألة ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تتدخل عسكرياً في الخارج لأسباب إنسانية محضة (كما

كانت الحال في كوسوفو أو رواندا)، كما تناولت أيضاً ما يتعين على الولايات المتحدة أن تقوم به من أجل توزيع «هبات السلم» المتمثلة في مليارات الدولارات التي لن تكون أمريكا بحاجة إلى إنفاقها على مؤسستها العسكرية.

كان هذا التفاؤل بشكل أو بآخر، مؤشراً على الشعور بالارتياح الذي منحته الولايات المتحدة للعالم طيلة القرن العشرين بغض النظر عما حدث في فيتنام، أو المغامرات الفاشلة التي وقعت في مناطق الأزمات المزمنة في أمريكا اللاتينية. هاكم مجتمع يملك قوة تدميرية مذهلة، وتعجز أي قوة في الأرض على الوقوف في وجهه. ومع ذلك، يبدو من المسلم به أن الولايات المتحدة لن تستخدم هذه القوة التي لا يقف في وجهها أحد من أجل اكتساب مزيد من الأراضي، أو من أجل تحقيق غايات إمبراطورية عدوانية.

لم يتبخر هذا التفاؤل اليوم، حتى بعد عشرين سنة على سقوط جدار برلين. وبالرغم من أن أمريكا ما تزال هي القوة المطلقة، فإن الشعور بالارتياح الذي تنشره في الخارج لم تخفّ جذوته أبداً. أما داخل الولايات المتحدة نفسها، فإن الثقة بالمستقبل بدأت تهتز، واجتاحت موجة من الإحساس بالخطر الداهم عقول الناس، سواء كان مبعث ذلك الخوف من هجوم إرهابي، أو من المهاجرين، أو من ركود اقتصادي داهم. لقد غيرت هجمات الحادي عشر من أيلول، وسياسة التدخل العسكري المكثف التي اتبعتها الولايات المتحدة إثر ذلك، المشهد كله.

إمبراطورية أمريكية؟

في شهر أيلول، سبتمبر سنة ٢٠٠٢، أي بعد مرور سنة على وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول، أعلن البيت الأبيض عن إستراتيجية جديدة للأمن القومي. استُهِلّت هذه الإستراتيجية بالتأكيد على ما يأتي: «تحتل الولايات المتحدة اليوم موقعاً ليس له نظير من حيث القوة العسكرية، والتأثير الهائل اقتصادياً وسياسياً.... سوف تستغل الولايات المتحدة هذه المناسبة كي تنشر فوائد الحرية ومزاياها في كل أرجاء العالم.

وسوف نبذل أقصى جهودنا من أجل تحقيق أمل الديمقراطية والتنمية والأسواق الحرة والتجارة الحرة في كل ركن من أركان الكرة الأرضية.» تبدو إستراتيجية الأمن القومي هذه حتى الآن، وكأنها صادرة عن إدارة كلينتون. فقد أعلن الرئيس كلينتون سنة ١٩٩٦ ما يأتي: «لأننا الأمة التي لا يمكن للعالم الاستغناء عنها، يجب علينا أن نبادر، ويجب علينا أن نمارس دورنا في قيادة العالم» [٢].

لكن إستراتيجية الأمن القومي ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقد أعلنت أنه لكي يتم إحباط أي هجوم إرهابي آخر، فإن «على الولايات المتحدة عند الاقتضاء، أن تتصرف بطريقة استباقية.» «علينا أن نكون يقظين ومستعدين من أجل وضع حد للدول المارقة وعملائها الإرهابيين قبل ان يكون بمقدورهم تهديدنا بأسلحة الدمار الشامل أو استخدامها ضد الولايات المتحدة وضد حلفائنا.» أخيراً أعلنت إستراتيجية الأمن القومي عن تصميم الولايات المتحدة على المحافظة على دورها كقطب أوحد في النظام العالمي الجديد: «حان الوقت لكي نؤكد من جديد على الدور الأساسي المنوط بالقوة العسكرية الأمريكية. علينا أن نبني قواتنا المسلحة ونحافظ عليها كي تواجه أعتى التحديات. ... سوف تكون قواتنا المسلحة قوية بما يكفي لكي تردع أعداءنا المحتملين عن القيام بأي محاولة بناء ترسانة عسكرية يأملون من خلالها التفوق على قوة الولايات المتحدة أو حتى مجاراتها» [٣].

وجدت هذه اللغة الحماسية أصداء إيجابية لها في مختلف الأوساط داخل الولايات المتحدة وخارجها في الفترة التي أعقبت هجمات الحادي عشر من أيلول. أيد المحافظون الجدد المعروفون أمثال بول وولفويتز، وريتشارد بيرل، وإليوت أبرامز - وكان لهؤلاء جميعاً تأثير كبير على قرار إدارة بوش شن الحرب على العراق - استخدام القوة العسكرية الأمريكية من أجل الإطاحة بحكومات أنظمة دكتاتورية مارقة، وإبدالها بأنظمة ديمقراطية ستكون على حد زعمهم، مؤيدة لاقتصاد السوق، ومناصرة للأمريكان، ولمبادئ السلام والحرية.

كما أيد الليبراليون النافذون غزو العراق. كتب توماس فريدمان في صحيفة نيويورك تايمز أن «الحرب على العراق إذا ما شُنّت بالطريقة الصحيحة مستخدمة الذرائع الصحيحة» فإنها ستؤدي إلى استقرار الشرق الأوسط، وستفرز هذه الحرب «حكومة محترمة في قلب العالم العربي والإسلامي.» أما كريستوفر هيتشينز الذي ينشر مقالاته في مجلة The Nation منذ زمن طويل، فقد أيد استخدام الولايات المتحدة القوة من أجل استئصال "الفاشية ذات الوجه الإسلامي"[٤]. لم يعد السؤال يدور حول ما إذا كان على الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية في الخارج، بل كيف ستقوم بذلك - أي كيف ستقوم بشن هذه الحروب بصورة انفرادية، أو استباقية، وكيف ستتجاهل مسألة خرق سيادة الدول الأخرى، أو القانون الدولي.

بدأ الحديث عن إمكان قيام إمبراطورية أمريكية يطفو على السطح ويعلو موائد النقاش، وكان ذلك النقاش يتم بصوت مرتفع - داخل الولايات المتحدة وكذلك خارجها - مؤيداً لمثل هذا التوجه بشكل متزايد. بعد مرور شهر على وقوع أحداث الحادي عشر من شهر أيلول، كتب ماكس بوت المحرر السابق لصحيفة Wall Street Journal والخبير الأمني في مقالة شهيرة بعنوان: "قضية الإمبراطورية الأمريكية" ما يلي: "إن أبلغ رد واقعي على الإرهاب يتمثل في قيام الولايات المتحدة بأداء دورها بكل وضوح كقوة إمبراطورية." كما حذّر "ديباك لال" في كتابه المنشور سنة ٢٠٠٤ بعنوان In Praise of Empires من عواقب وخيمة على الصعيد العالمي "في حال لم يعِ الشعب حقيقة العبء الإمبراطوري الذي ألقاه التاريخ على كاهله، أو إذا كان غير راغب في حمل هذا العبء." دعا المؤرخ البريطاني في الفترة نفسها في مقال نشره بمجلة Colossus الولايات المتحدة لأن تتخطى حال "الإنكار الإمبراطوري" الذي تعاني منه، وتتبنى هذا العبء الحضاري والحداثي الذي حملته بريطانيا في القرون المنصرمة[٥].

كانت الدعوة إلى قيام إمبراطورية أمريكية أمراً مفهوماً تماماً، بما في ذلك الاستخدام الفاعل للقوة العسكرية من أجل الإطاحة بالدكتاتوريات وإبدالها

بمؤسسات ديمقراطية تتبنى سياسة الأسواق الحرة. نشرت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية قوة عسكرية لا نظير لها من أجل احتلال ألمانيا واليابان وتحويلهما إلى دولتين ديمقراطيتين، وفي الوقت نفسه، اتخذت إجراءات مُنعت بموجبها هاتان الدولتان من أن تشكلا خطراً عسكرياً على الولايات المتحدة في المستقبل. أثبتت هاتان التجربتان اللتان أجريتا في أعقاب الحرب العالمية الثانية -واللتان أدّتا إلى قيام دولتين جديدتين - نجاحاً باهراً. ومع الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الرهيبة المتمثلة في الإرهاب، أليس من واجب الولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول، استخدام سطوتها العسكرية لنزع أسلحة الدول المارقة في الشرق الأوسط وتحويلها إلى دول ديمقراطية؟ لماذا لا تحذو الولايات المتحدة حذو روما التي استخدمت قوتها المهيمنة على العالم من أجل تحديث وإخضاع أعدائها وتحويلهم إلى شعوب حضارية؟

أعطى الانهيار شبه الفوري لنظام صدام حسين سنة ٢٠٠٣ دفعاً قوياً لأولئك الذين دعوا إلى استخدام فعال للقوة العسكرية الأمريكية من أجل تغيير الأنظمة، وبناء دول ديمقراطية مكانها. ولكن بعد مرور ثلاث سنوات على ذلك، حيث أخذت فاعلية القوة العسكرية الأمريكية في التلاشي التدريجي في العراق، بدأ التأييد الشعبي الكاسح للحرب الذي ترافق مع بداية الحرب ينحسر هو الآخر في الولايات المتحدة بشكل حاد. أكد العديد ممن أيدوا الحرب في البداية من الليبراليين والمحافظين أنهم فعلوا ذلك فقط بسبب التهديد المبالغ فيه من أسلحة الدمار الشامل المزعومة[٦]. سحب بيرل الذي وصف بأنه أحد مهندسي الحرب على العراق، تأييده لهذه الحرب. وانخفض مستوى التأييد للرئيس بوش بين الأمريكيين إلى ٣١ في المئة، كما خسر الحزب الجمهوري سنة ٢٠٠٦ الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ. تبين أيضاً في استطلاع قامت به محطة CBS بعد شهر على ذلك أن ٦٢ في المئة من الأمريكيين يعتقدون بأن إرسال القوات الأمريكية إلى العراق كان خطأ كبيراً [٧].

أغفلت الدعوات لإقامة إمبراطورية أمريكية أمراً في غاية الأهمية: التاريخ. هناك دروس وعبر حول صعود القوى المطلقة وسقوطها في الماضي - وهي عِبَرٌ تعكس

في الوقت نفسه أوجه التشابه والاختلاف بين الولايات المتحدة من جهة، وبين القوى المسيطرة على العالم التي سبقتها من جهة أخرى. كان هناك عبْرَ القرون المنصرمة تغيرٌ بطيء لكنه مؤكد حول معنى القوة المطلقة والشروط الواجب توافرها من أجل أن تصبح قوة ما، مطلقة. يتجلى هذا التغير في أبسط صوره، في التحول من الفتح إلى التجارة، ومن الغزو إلى الهجرة، ومن حكم الفرد الواحد إلى الديمقراطية. في عين الوقت، وبالرغم من هذا التغير، فإن هناك تحدياً جوهرياً لا يمكن إغفاله يتمثل في أن جميع القوى المطلقة تواجه بالضرورة المشكلة التي أطلقت عليها وصف «الغراء». ونظراً إلى أن طبيعة السيطرة على العالم قد تغيرت في أيامنا هذه، فقد كان على الولايات المتحدة أن تواجه هذه المشكلة القديمة بشكل عصري. إنه ذلك المزيج بين القديم والحديث الذي يمسك بمفتاح فهم الاحتمالات التي تواجهها القوة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.

تطور القوى المطلقة

السيطرة الأمريكية على العالم هي نتاج لعملية طويلة من التطور في تاريخ القوى المطلقة. كانت القوة العسكرية والقوة الاقتصادية مرتبطتين مع بعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً في الأزمنة القديمة بشكل مباشر. فكلما قام ذلك المجتمع بفتح أراض أكثر، أضحى أكثر ثراء، إما من خلال فرض الضرائب أو أعمال السلب والنهب، أو الإلحاق والضم، أو فرض الجزية. استولى الملوك الأخمينديون على «أغلى وأثمن الممتلكات» و«المنتجات» في كل مملكة قاموا بفتحها، «سواء مما كانت تنتجه الأرض أو من الحيوانات التي تربى فيها، أو من الأعمال الفنية التي أبدعها حرفيو هذه البلاد أو تلك» [٨]. وضع الرومان أيديهم على ملايين من الليرات الفضية والذهبية بعد استيلائهم على "داسيا" لوحدها. أما المغول الذين لم تكن لهم صناعة أو تكنولوجيا خاصة بهم، فقد أصبحوا قوة مطلقة من خلال فتح الأراضي والاستيلاء على ثروات الحضارات الأكثر تقدماً في عالم تلك الحقبة - في بلاد فارس والصين والبلدان العربية.

إذا كان مفتاح الثروة هو القوة العسكرية، فإن مفتاح القوة العسكرية يكمن في التسامح الإستراتيجي. لقد كان التسامح الإستراتيجي العامل الحاسم الذي ساعد القوى المطلقة في العصور القديمة على تشكيل أقوى الجيوش وأعتاها من خلال ضم مئات الآلاف من جنود المشاة الذين تتم هزيمتهم في المعارك إلى صفوف جيوشها، وأيضاً من خلال تجنيد أكثر المحاربين والقادة مهارة، ومن مختلف الخلفيات. شكل المرتزقة الإغريقيون صفوة الجيش الأخميندي؛ وكانت الفيالق الرومانية تعج بالليبيين والسوريين والكلدانيين والغاليين والأسبان. أما الصين التانغية فقد مدت نفوذها إلى أفغانستان وسمرقند وطشقند بعد أن ضمنت ولاء فرسان السهوب «البرابرة». وما كان للمغول أن يقتحموا المدن المحصنة تحصيناً عظيماً في وسط آسيا وأوروبا لولا قيامهم بضم المهندسين الصينيين الذين بنوا لهم أدوات الحصار الضخمة إلى صفوفهم.

مع انبلاج فجر العصر الحديث، بقيت السيطرة الاقتصادية بحاجة إلى القوة العسكرية، لكن المقاييس بدأت في التغير. أضحت القوة البحرية أكثر أهمية. ومع بداية القرنين الرابع عشر والخامس عشر، زاد التقدم التكنولوجي بشكل كبير من مدى سيطرة أقوى المجتمعات وأكبرها. أصبحت مناجم الذهب والفضة في أقاصي الأمريكيتين، وتجارة البهارات والتوابل في منطقة الإنديز، والسكر الكاريبي، والاتجار بما اصطلح على تسميته البضائع الثمينة - مثل القهوة والشاي والكاكاو والنسيج والتبغ والجواهر والمواد الثمينة الأخرى من مناطق البلطيق مروراً بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وصولاً إلى أفريقيا - الجوائز الجديدة التي تدر أرباحاً طائلة. فجأة، صار مفتاح الثروة والسيطرة على العالم يتمثل في الاستيلاء على طرق الملاحة البحرية، كما أثبت ذلك كل من البريطانيين والهولنديين.

ولكن في الوقت الذي تحولت رافعة الثروة العالمية من البر إلى البحر، ومن الفتوحات العسكرية إلى التجارة، بدأت العلاقة بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية بالتحول أيضاً. لم يعد الغزو العسكري أو الاحتلال أو الضم بالقوة من المتطلبات الأساسية المسبقة التي لا بد لأي قوة مطلقة من تحقيقها بغية استيلائها

على الثروات الموجودة في أقاصي الأرض. فالفتوحات والسيطرة على تلك المناطق مكلفة جداً بينما تُعد السيطرة من خلال التجارة أكثر فاعلية وأقل كلفة.

هذا هو الدرس الذي بدأ الرومان باستيعابه بعد دفع ثمن باهظ قبل ألف سنة من الآن. كان فتح منطقة داسيا (١٠١-١٠٦م) المرة الأخيرة التي جنا منها الرومان في الواقع أرباحاً طائلة عن طريق فتح البلدان الأجنبية ونهب ثرواتها. ومع ذلك، فإن روما التي تتكون من «مجتمع معد لأن يكون مجتمعاً حربياً، والتي يتوق أبناؤها الذكور إلى القيام بأعمال عسكرية» استمرت في الدفع بفيالق جيوشها الهائلة للقيام بفتوحات من أجل التوسع حتى بعد أن أثبتت هذه الحروب أن كلفتها أعلى بكثير من الفوائد التي تجنيها مقابل ذلك[٩].

مالت كفة الميزان لصالح التجارة على حساب الفتوحات بالنسبة للجمهورية الهولندية. تخلت الإستراتيجية الهولندية المتعلقة بالسيطرة العالمية بشكل غير مسبوق عن فكرة الفتوحات والتوسع الجغرافي. كانت معظم مناطق «الإمبراطورية» الهولندية في الأمريكيتين وأفريقيا وجنوب شرق آسيا (باستثناءات قليلة مثل جزيرتيّ جاوا وسيلان) مجرد قواعد تجارية متقدمة ذلك أن الهولنديين تركوا سكان البلاد الأصليين وشأنهم حيث استمر هؤلاء في ممارسة حياتهم الاعتيادية في مدنهم[١٠]. هذه القواعد المتقدمة كانت تحت حماية القوات البحرية الهولندية الشديدة المراس، والتي فعلت أفضل ما بوسعها من أجل ردع التجار المنافسين من أوروبا عن الدخول إلى مجالهم الحيوي، وتأمين سيطرة الجمهورية الهولندية على هذه المنابع التجارية المدرة للكثير من الأرباح.

كانت مسألة التسامح الإستراتيجي بالنسبة للهولنديين ذات أهمية قصوى لتحقيق سيطرتهم العالمية، تماماً كما كان الأمر بالنسبة للقوى المطلقة القديمة؛ إلا أن التسامح الهولندي بدأ يأخذ بعداً عصرياً جديداً كل الجدة. كان التسامح بالنسبة إلى الأقدمين يعني ممارسة التسامح تجاه الشعوب المستعمَرة: أي ترك هذه

الشعوب وشأنها في ممارسة عاداتها والتكلم بلغاتها الأصلية واستمالة نخبها الفكرية واستقطاب حرفييها وتجنيد محاربيها. أما التسامح الهولندي فقد حول هولندا نفسها إلى مركز استقطاب ليس فقط للشعوب المستعمَرة، بل للأقليات المضطهَدة دينياً من كافة أنحاء أوروبا. أصبحت أمستردام في القرن السابع عشر أكثر المدن عالمية في العالم بأسره - أي أنها تحولت إلى «بوتقة حقيقية» صار فيها «الفلامينغيون والوالونيون والألمان والبرتغاليون واليهود الألمان والهوغونيون الفرنسيون هولنديين بالفعل»[11]. أضحت الجمهورية الهولندية مركزاً للتجارة العالمية والصناعة والمال، وذلك بفضل الإسهامات المباشرة التي قدمها المهاجرون.

فتحت الجمهورية الهولندية الباب مدة وجيزة في التاريخ، أمام نوع جديد من السيطرة العالمية لم يكن لمظاهر الفتوحات العسكرية والاستعمار فيها سوى أثر يكاد لا يذكر. لكن القوة المطلقة التي أعقبت الجمهورية الهولندية، واحتلت المسرح العالمي، وأعني بها بريطانيا العظمى، لم تكن خليفة لروما بمقدار ما كانت خليفة لهولندا. فقد عرفت إنجلترا - شأنها في ذلك شأن هولندا - بتسامحها داخل حدودها، وأصبحت بسبب ذلك مركز اجتذاب للمهاجرين الهاربين من الاضطهاد الديني في البلدان المجاورة. ولكن بعكس الهولنديين، أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها المهمة نفسها التي قامت بها روما، والمتمثلة بالتوسع وتمدين الشعوب التي تستعمرها. دأب البريطانيون على فرض حكمهم على المناطق الشاسعة التي وضعوا أيديهم عليها، وكذلك سن التشريعات التي حكموا بها سكان هذه المناطق. لم تكن فيكتوريا ملكة لإنجلترا وحسب، بل كانت أيضاً إمبراطورة الهند. في الوقت ذاته، أعاد البريطانيون اكتشاف الوصفة القديمة للتوسع الإمبراطوري حيث استخدموا مبدأ التسامح الإستراتيجي مطية لحشد جيوش هائلة الحجم تتكون في معظمها من مئات آلاف الجنود من سكان الهند الأصليين والمناطق المستعمَرة الأخرى.

اختارت الولايات المتحدة اتباع الطريق التي مشى عليها الهولنديون. حوّلَ التسامح الأمريكي -تماماً كمثيله الهولندي في القرن السابع عشر- الولايات

المتحدة إلى مركز استقطاب للمهاجرين، وكذلك لآخرين يبحثون عن فرص أفضل. وبالرغم من أنه كانت للولايات المتحدة طموحاتها الإمبراطورية الخاصة، وبالرغم من أن توسعها غرباً كان يعتمد إلى حد ما، على قوتها العسكرية، فإن المفتاح الحقيقي لنجاح الولايات المتحدة كان يتمثل في قدرتها على اجتذاب أفراد موهوبين مدفوعين بروح المغامرة وحب الاستثمار من كافة الخلفيات، ومكافأتهم. كان وقود الثروة في أمريكا منذ البداية يتمثل في مبدأ الهجرة، وحب الابتكار وهو ما وفر للولايات المتحدة رأسمال بشري لا ينضب معينه؛ وقد أثبت رأس المال هذا أنه العامل الحاسم في العصور الصناعية والذرية والكومبيوترية. من المهم في هذا السياق ملاحظة أن الولايات المتحدة هي قوة مطلقة وفق النموذج الهولندي؛ إلا أنها أخذت منحى جديداً كلياً، وأبعاداً أكثر عَظَمَة من مثيلتها الهولندية. فالجمهورية الهولندية استقبلت المهاجرين بينما الولايات المتحدة هي أمة من المهاجرين – ومن ثَم فهي أمة المهاجرين الوحيدة في التاريخ التي تتبوأ موقع السلطة المطلقة. إضافة إلى ذلك، بنت الولايات المتحدة، مثلها مثل الجمهورية الهولندية، بل وأكثر منها، سيطرتها العالمية ليس عن طريق الفتوحات، بل عن طريق التجارة.

تاريخياً، كان البريطانيون «ينصبون العلم البريطاني في كل المناطق» التي يقومون باحتلالها. أما أمريكا، «فقد أقنعت نفسها ببناء شكل من أشكال ... الإمبراطورية في البحار – أي إمبراطورية غير معلنة مبنية على أساس من التجارة والنفوذ» خلال أغلب مراحل القرن التاسع عشر[١٢]. لاحظ المؤرخ روبرت إمرسون سنة ١٩٤٢ أنه «باستثناء مدة قصيرة من النشاط الإمبراطوري خلال الحرب الأمريكية الأسبانية، فإن الأمريكيين أظهروا نفوراً شديداً لفكرة غزو مناطق بعيدة عن الولايات المتحدة، أو القيام بحكم الشعوب الأخرى»[١٣].

كتب جون ستيل غوردون مؤخراً: «إذا بدأ العالم "يتأمرك" بشكل متسارع كما أصبح رومانياً يوماً ما، فالسبب وراء ذلك ليس الأسلحة التي بحوزتنا، بل لأن الآخرين يريدون الحصول على ما حصلنا عليه، ويرغبون، لا بل يتوقون إلى تبني طرق معيشتنا كي يكون بمقدورهم الحصول عليها أيضاً.» اللغة الإنجليزية هي

اللغة السائدة عالمياً في أيامنا هذه؛ لكن مرد ذلك ليس الخطر الذي تمثله الطائرات القاذفة من طراز "ستيلث"، بل قوة الدولار الأمريكي. وبالرغم من المخزون النووي المرعب الذي تمتلكه الولايات المتحدة «فإن قوتها الحقيقية» - تماماً كما كانت عليه الحال في الجمهورية الهولندية في القرن السابع عشر - تكمن «ليس في قوتها العسكرية، بل في ثروتها» [١٤].

وهكذا، فإن الولايات المتحدة تمثل تتويجاً لتطور مفهوم القوى المطلقة. قديماً، كانت الطريقة الوحيدة التي يتحول بموجبها أي مجتمع إلى أكثر المجتمعات ثراء في العالم تتم من خلال الفتوحات العسكرية. وفي الوقت الذي ما تزال الروابط بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية في يومنا هذا مهمة، إلا أنها آخذة في التلاشي التدريجي؛ ذلك أنه لا يوجد حتى بين أكثر مؤيدي عسكرة أمريكا تشدداً، من يدعو إلى ضم مناطق أجنبية إلى الولايات المتحدة. أثبت الواقع الملموس أن التجارة وروح المبادرة، وليس النهب أو مصادرة الملكية، هما أهم عوامل خلق مصادر الثروة. في الوقت نفسه، تغير وجه التسامح الإستراتيجي مع حلول الهجرة محل الفتوحات كأهم طريق يستطيع من خلالها المجتمع اجتذاب أصحاب أهم المواهب في العالم وأكثرها ذكاء.

إذاً، ما يدعو إلى التفاؤل هو احتمال ظهور شكل جديد من أشكال السيطرة العالمية في العالم المعاصر، لا يعتمد المظاهر العسكرية، ويمكّن الولايات المتحدة - كقائدة اقتصادية وتكنولوجية للعالم، لا السيدة العسكرية للعالم - من أن تكون النموذج المحتذى في العقود القادمة. إلا أن هناك ما لا بد من التوقف عنده. فبسبب هذا التحول في المفهوم المتعلق بمعنى عبارة "القوة المطلقة" نجد أن الولايات المتحدة ليست مهيأة كما يجب لمواجهة واحد من أهم التحديات التي واجهتها جميع القوى المطلقة في التاريخ - وستواجه بالتأكيد أي قوة مطلقة في المستقبل.

القوة المطلقة الديمقراطية ومشكلة «الغراء» المزمنة

الولايات المتحدة ليست الأمة الأولى من المهاجرين التي تتحول إلى قوة مطلقة وحسب؛ بل هي الديمقراطية العالمية الأولى (حيث حق الاقتراع مكفول لكافة مواطنيها) التي تتحول إلى قوة مطلقة. هذه ليست مصادفة. فبالرغم من كل السلبيات التي تعاني منها الديمقراطية في أمريكا، فإن هذه الديمقراطية التي تشكل مصدر قوة أمريكا وحريتها، أصبحت ذات جاذبية عظيمة للأمم الأخرى. فالنظام الديمقراطي الأمريكي في الحكم (تماماً كنظام السوق الذي يتميز بالانفتاح النسبي، والذي يوفر الفرص لأي من أفراده لجني الثروة)، يشكل جزءاً من النموذج الحديث للتسامح الإستراتيجي؛ ذلك أنه يوفر فرصاً متساوية للأمريكيين من أي خلفية أو معتقد أو لون - وبغض النظر عن متى أصبح هؤلاء، أو عائلاتهم، أمريكيين - للمشاركة في صنع القرار السياسي والارتقاء على سلم السلطة السياسية. ومن ثَم، يجب التأكيد على أن الديمقراطية جزء من العوامل التي جعلت من أمريكا قوة مطلقة.

لكن الديمقراطية تفرض قيوداً على أمريكا لم تكن القوى المطلقة القديمة تواجهها. فالدعوة إلى قيام إمبراطورية أمريكية غالباً ما تؤدي إلى مقارنة بين الولايات المتحدة وروما؛ وهي مقارنة معقولة من عدة أوجه. فلم تكن روما عملاقاً اقتصادياً وعسكرياً في زمانها وحسب، بل كانت كذلك «متعددة الثقافات» بطريقة مدهشة، ومتسامحة عرقياً ودينياً وهي في أعظم مراحل قوتها وجبروتها. في الوقت نفسه، كانت روما الوحيدة بين كل الإمبراطوريات القديمة، التي قدمت رزمة ثقافية متكاملة كانت موضع تقدير هائل من قبل الشعوب التي كانت ترزح تحت سلطتها - باستثناء طبقة العبيد على الأقل. تقوم الولايات المتحدة اليوم بتقديم رزمة ثقافية مشابهة - سراويل الجينز الزرقاء، ولعبة البيسبول، والهيب هوب، وهوليوود، والأطعمة السريعة وغيرها - ذات جاذبية عالية للملايين، إن لم نقل للمليارات من البشر في كافة أنحاء العالم.

ولكن روما كانت تمتاز عن أمريكا بميزة إضافية كما لاحظنا: فقد جعلت الشعوب التي استعمرتها جزءاً من الإمبراطورية الرومانية. فالشعوب التي استعمرتها روما من إسكتلندا إلى أسبانيا إلى غرب أفريقيا، أصبحت رعايا لأعظم قوة في الأرض. الأهم من ذلك، أن روما حولت العديد من الرجال الذين استعمرت بلدانهم سواء كانوا من النخبة أو الناس العاديين إلى مواطنين رومان يتمتعون بالمزايا الرفيعة نفسها والامتيازات التي تمنحها المواطَنة لكل حامليها.

ليس بإمكان الولايات المتحدة أن تقوم بشيء مشابه لذلك. ونظراً إلى كونها دولة ديمقراطية بالتحديد، لا تحاول الولايات المتحدة، أو لا ترغب في تحويل الشعوب الأجنبية إلى رعايا لها - وبالتأكيد لا تتطلع إلى إعطائهم حق المواطنة. عندما يتخيل الأمريكان أن بإمكانهم اصطحاب مؤسسات الولايات المتحدة وديمقراطيتها إلى الشرق الأوسط، فلا يعني ذلك أنهم يتوقعون أن يقوم سكان بغداد أو الفلوجة بالتصويت في الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة. حتى عندما تقوم الولايات المتحدة بغزو بلدان أخرى واحتلالها، فإن هدفها من ذلك ليس أبداً ضم هذه البلدان إلى الولايات المتحدة، بل على الأقل ظاهرياً، سحب قواتها العسكرية في نهاية المطاف، تاركة وراءها بلداً يتمتع بالديمقراطية الدستورية (وتأمل أن تكون حكومة هذه البلاد الجديدة موالية للأمريكيين).

خلال حقبة الحرب الباردة، شكل دعم الولايات المتحدة للحركات الديمقراطية في كل أنحاء العالم، خصوصاً في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، جزءاً من إستراتيجية عامة هدفها مقاومة النفوذ السوفيتي. كانت هذه الإستراتيجية تتضمن نشر ثقافة الليبرالية الاقتصادية بالتزامن مع التبشير بالمؤسسات الديمقراطية. في تلك الفترة كانت الحساسية ضد أمريكا كقوة عظمى خفيفة نسبياً، ربما لأنها كانت تمثل بديلاً واضحاً للنظام القمعي الذي كان الاتحاد السوفيتي يمثله. أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل عقبة كأداء في وجه انتشار ديمقراطية السوق الحرة، إلى جعل بقية دول العالم أكثر تقبلاً لفكرة زعامة الولايات المتحدة للعالم.

لكن النتيجة التي شكلت مفارقة لافتة، تمثلت في أن «السيطرة الديمقراطية على العالم» التي تزعمتها الولايات المتحدة، تحولت إلى كراهية ممزوجة بالغضب تفشت في كل أنحاء العالم ضد الولايات المتحدة. أمريكا اليوم تجد نفسها في مواجهة مع مليارات من البشر في كافة أنحاء العالم، أغلبهم من الفقراء الذين يعرفون أن الدولار الأمريكي هو أكثر العملات سيطرة في السوق العالمية، وأن اللغة الإنجليزية هي اللغة السائدة في العالم، وأن الشركات الأمريكية هي الأقوى والأكثر نفوذاً في العالم، وأن البضائع الأمريكية هي الأكثر انتشاراً والأكثر جاذبية في العالم. أمريكا في نظر مليارات من البشر هي نقيض لما هم فيه وعليه. فهم فقراء ومستغَلّون ولا حيلة لهم، وغالباً لا يستطيعون حتى تقرير مصير عائلاتهم. أمريكا في أعينهم هي الغنية والمعافاة والرائعة والواثقة من نفسها والمستغِلة - هذا إذا اعتبرنا أن هوليوود وشركاتنا المتعددة الجنسية وقادتنا هم الذين يمثلون الوجه الحقيقي لأمريكا. أمريكا هي أيضاً دولة «كلية القدرة» بإمكانها «السيطرة على العالم»، سواء عن طريق القوة العسكرية أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أو القوة الاقتصادية الهائلة التي بحوزتها. باختصار، تشعر أعداد كبيرة من الناس في كافة أنحاء العالم بأنهم تحت سيطرة الولايات المتحدة من دون أن يكون بينهم وبينها أي روابط أو مواثيق.

تلك إذاً هي المعضلة التي تواجهها الولايات المتحدة. نجحت الولايات المتحدة مع مرور الوقت، داخل حدودها في التأسيس لهوية سياسية محايدة لا تشوبها أي شوائب عرقية أو دينية، واستطاعت هذه الهوية توحيد الأمريكيين من مختلف الخلفيات من كل أصقاع الأرض. لكن أمريكا لا تفرض قوتها على الأمريكان وحسب. أما خارج حدود الولايات المتحدة، فلا وجود لأي نوع من أنواع الغِراء السياسي يربطها إلى مليارات الناس الذين يعيشون في ظلها.

المشكلة التي تواجهها الولايات المتحدة قديمة قدم الإمبراطورية نفسها. ولم تستطع أولى القوى المطلقة في التاريخ، وهي إمبراطورية فارس الأخمينية حل هذه

المشكلة. ففي الوقت الذي توسعت الإمبراطورية الأخمينية، كان لا بد أن تخضع شعوباً إضافية من عرقيات وخلفيات متشعبة بقيت محافظة على خصائصها المجتمعية في ظل سيطرة حكامها الفرس. لم تكن للإمبراطورية الأخمينية أي رؤى حول هويتها السياسية؛ ولم يكن يبقي على تماسكها سوى القوة العسكرية. في واقع الأمر، كان التسامح الذي سهّل على الأخمينديين بناء آلتهم الحربية الفائقة القوة، هو ما شجع الشعوب المستعمَرة بمختلف أطيافها، على المحافظة على لغاتها، وهوياتها وميولها السياسية. وبعد أقل من قرن على إنشائها، تعرضت الإمبراطورية للتشرذم والتقسيم بسبب المتمردين الانفصاليين. وعندما بدأ الإسكندر المقدوني، القائد الأقوى والمليء بالحيوية باكتساح تلك المنطقة، قامت النخب الموجودة في كافة أرجاء الإمبراطورية الأخمينية بنقل ولائها إلى الإسكندر، هكذا بكل بساطة. لا يمكن تسميتهم خونة لأنهم لم يكونوا يوماً مواطنين.

واجه المغول المصير نفسه. نجح جنكيز خان من خلال تطبيقه لمبدأ التسامح الإستراتيجي في تكوين شعب موحد يضم القبائل المتناحرة في السهوب المغولية. وهو بذلك استطاع تحقيق ما لم يتمكن سايروس العظيم من تحقيقه أبداً؛ ذلك أنه أسس لهوية سياسية لأبناء شعبه. لكن هذه الهوية - الأمة المغولية العظيمة، أو «شعب الجدران المصنوعة من اللباد» - لم تتجاوز حدود سهوب البدو. أما ما وراء السهوب، فلم يكن للسكان الخائفين الذين يعانون من الازدراء، والذين أخضعهم المغول بقوة السلاح، أي شكل من أشكال الارتباط بالإمبراطورية التي ابتلعتهم. على العكس من ذلك، تبنى خانات المغول وأفراد حاشيتهم الهويات الثقافية للشعوب التي استعمروها والتي كانت تبزهم في الحضارة مثل خوبيلاي خان الذي تماهى مع الثقافة الصينية وأسس سلالة حكم صينية، أو المغول في آسيا الوسطى الذين اعتنقوا الإسلام. كانت جيوشهم الأقوى في العالم، ولكن من دون أن تكون لهم هوية مشتركة تشدهم إلى بعضهم بعضاً، خصوصاً وأنهم ينتمون إلى مكونات ثقافية غير متجانسة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تفتت الإمبراطورية المغولية بسرعة وانقسامها إلى ممالك أربع، قبل أن تنهار جميعها بالكلية.

تقدم إمبراطورية الصين التانغية مثالاً آخر. تعتبر قصة التانغيين بشكل أو بآخر صورة معكوسة عن التجربة المغولية. كان الأباطرة التانغيون الفاتحون هم الأكثر حضارة ورقياً. وتجلت عبقريتهم في الانتصار على «البرابرة» الذين يستوطنون خارج أسوار الصين، والذين يتصفون بالشراسة الشديدة، ومن ثم إخضاعهم، وترويضهم في نهاية المطاف.

أكثر ما كان يلفت الانتباه في الأباطرة التانغيين الأوائل محاولتهم إنشاء إمبراطورية عالمية يكون فيها الصينيون والبرابرة متساوين على الأقل من الناحية النظرية. لكن العرض السياسي الذي قدمه الأباطرة التانغيون لرعاياهم من غير الصينيين كان من الضعف بحيث لم يستطع الحفاظ على تلك الجماعات غير المتجانسة التي سعى التانغيون إلى فرض سيطرتهم عليها- مثل التيبيتيين والسوغديانيين والأتراك والمسلمين والزرادشتيين والنيسطوريين. كما كانت الحال بالنسبة للأخمينديين، انقلب تسامح الحكام التانغيين في نهاية المطاف ضدهم؛ فنظراً إلى أن التانغيين لم يحاولوا فرض الهوية «الهانية» الصينية على رعاياهم من غير الصينيين، فقد أبقوا على تماسك الجماعات التي تمثل أقليات فرعية كبيرة ترتبط ببعضها بعضاً من خلال وشائج ثقافية وعرقية ودينية واضحة المعالم. وعندما وصلت الإمبراطورية التانغية إلى أوج قوتها، بدأت الحركات الانفصالية من قبل الشعوب غير الصينية بالانتشار في المناطق الحدودية على وجه الخصوص. كما انقلب القادة العسكريون المنحدرون من أصول عرقية أجنبية على سادتهم الصينيين بشكل مطرد.

من بين جميع القوى المطلقة في التاريخ، استطاعت روما أن تقترب كثيراً من إيجاد حل للمشكلة من خلال إنشاء هوية جديدة قادرة على إنتاج الشعور بالولاء لروما من قبل رعاياها الذين يعيشون في مناطق بعيدة (وهو ما يفسر إلى حد بعيد العمر المديد لهذه الإمبراطورية). استطاعت روما من خلال طرحها لهذه الرزمة الثقافية التي لاقت استحسان رعاياها، ومنحها الجنسية الرومانية للإغريق والغاليين والبريطانيين والأسبان، أن تحول هؤلاء الرعايا الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة

ويعيشون في قارات بعيدة عن بعضها بعضاً، إلى مواطنين رومان. وبعد مرور ألف وخمسمئة سنة على ذلك، نجحت بريطانيا في القيام بشيء مماثل. ففي تسعينيات القرن التاسع عشر، كان أعضاء حزب المؤتمر الهندي يهتفون كلما ذكر اسم الإمبراطورة فيكتوريا. كما قاتل مئات آلاف الجنود الهنود إلى جانب البريطانيين في الحرب العالمية الثانية، حتى إن أشخاصاً مثل غاندي ونهرو، وهما آخر كبار قادة حركة الاستقلال كانا مواليَين جداً للتاج البريطاني في مراحل حياتهما السياسية الأولى، وكانا يريان نفسيهما «بالدرجة الأولى، مواطنَين بريطانيين ينتميان إلى إمبراطورية بريطانيا العظمى»[١٥].

لكن عملية الدمقرطة داخل بريطانيا وخارجها أوقعت الإمبراطورية في بعض المطبات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ففي الوقت الذي كان البريطانيون يناضلون من أجل نشر حق الاقتراع داخل الجزر البريطانية، فإنهم لم يكونوا يملكون أي آلية أو أي اهتمام لتحويل ما يربو على ٢٥٠ مليون هندي، أو أي رعايا للإمبراطورية من غير البيض إلى مواطنين بريطانيين ممن يحق لهم الاقتراع. وفي النهاية، كانت تلك القيود المفروضة على التسامح البريطاني، بالإضافة إلى الكلفة المتزايدة لحكم هذه الإمبراطورية الشاسعة، وتزايد المطالبة بحق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الثانية، هي التي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار هذه الإمبراطورية.

هناك اعتراف عالمي واسع مع بداية القرن الحادي والعشرين بحق جميع الأمم في حكم نفسها بنفسها بالرغم من أن هذا الحق لا يطبق دائماً. وكنتيجة تتضمن الكثير من المفارقة، تجدر ملاحظة أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين أمريكا في علاقتها بالشعوب التي تسيطر عليها، وإمبراطورية فارس الأخمينية في علاقتها برعاياها، أكثر بكثير من التشابه مع روما أو بريطانيا العظمى. ففي ظل الهيمنة الفارسية منذ ألفين وخمسمئة سنة، «كان الإغريقي يشعر بأنه إغريقي، وكان يتكلم الإغريقية»، كما أن «المصري كان يشعر أنه مصري ويتكلم اللغة المصرية»[١٦]. وهكذا هي الحال اليوم، في ظل هيمنة القوة الديمقراطية المطلقة الأولى في العالم.

الخطأ الفادح الذي وقع فيه المنادون بإقامة إمبراطورية أمريكية يتمثل في الافتراض بأن الانتشار العالمي للأسواق الحرة، والديمقراطية، والمنتجات الأمريكية، والعلامات التجارية الأمريكية، والثقافة الاستهلاكية الأمريكية، سوف يؤدي في المحصلة إلى «أمركة» الأمم الأخرى من خلال إيجاد قيم مشتركة، وحتى رغبة في الانضواء تحت الزعامة الأمريكية. لكن هذا الافتراض كان من السذاجة بحيث إنه تصور أن العراقيين "المحَرّرين" سوف يقابلون القوات الأمريكية بالحلوى والورود. لا يتخيلن أحد أن الفلسطيني الذي يعتمر قبعة بيسبول ويشرب الكوكاكولا، يمكن أن يتحول إلى أمريكي.

أنْ تجعل قوة صاعدة من نفسها ملاذاً آمناً للمضطهدين شيء، وأن تفرض مؤسسات التسامح فيها كمثال يحتذى على العالم أجمع، شيء آخر تماماً. الأمر يختلف تماماً لو حاول المهيمن العالمي أن يأخذ على عاتقه مهمة نشر هذه المؤسسات أو فرضها على بقية العالم من دون أن تترافق تلك المهمة مع منح الجنسية الأمريكية للسكان الأجانب، أو على الأقل، خلق هوية سياسية مشتركة معهم. ومما أثار حنق العديد من أصحاب النوايا الحسنة من الأمريكيين، أن محاولات الولايات المتحدة مؤخراً تصدير مفهوم التسامح الغربي، بما في ذلك الأسواق الحرة والديمقراطية قد استفزت مشاعر الملايين في شتى أنحاء العالم، وأحيانا أعمال عنف غاضبة ضد الولايات المتحدة من قبل الملايين الذين يرون في ذلك توجهاً إمبريالياً، وتهديداً لأنماط حياتهم.

مشاعر العداء لأمريكا أكثر حدة في الشرق الأوسط الإسلامي منها في أي مكان آخر بالطبع. يُصَوّرُ العم سام هناك كمخلوق ملطخ بالدماء، أسنانه كأسنان سمك القرش، ويقتات على لحم أبناء المسلمين. شنت الأميرة السعودية ريم الفيصل، وهي حفيدة الملك الراحل فيصل، هجوماً لاذعاً مؤخراً على الأمريكيين قائلة: «ألا تخجل أمريكا من النظر في وجه بقية العالم ... لقد حان الوقت كي يعترف الأمريكيون بجرائمهم ويعتذروا، لا بل يطلبوا السماح والغفران من العديد من الشعوب التي

ألحقوا بها أفدح الضرر. ... يجب على الولايات المتحدة مغادرة العراق بعد أن تعتذر عن موت أكثر من مليون عراقي تسببت هي في موتهم بسبب الحصار غير القانوني والجائر الذي ضربته حولهم، وبعد شن تلك الحرب الاستعمارية التي ليست في أفضل حالاتها سوى مهزلة، أما في أسوئها، فهي جريمة موصوفة.» حتى النخب المؤيدة لاقتصاد السوق في أمريكا اللاتينية من أمثال أوسكار آرياس سانشيز الحائز على جائزة نوبل، والرئيس السابق لدولة كوستاريكا، يحتج قائلاً: «إن أمريكا تريد أن تملي على العالم ما تريده له أن يفعله. أنتم تماماً مثل رومان الألفية الجديدة»[١٧]. لا تقتصر مشاعر السخط وانعدام الثقة تجاه أمريكا على الدول النامية، بل تتعداها إلى العالم المتقدم. ففي استطلاع للرأي أجري سنة ٢٠٠٥، في خمس عشرة دولة رئيسة خارج الولايات المتحدة، تبيّنَ أن غالبية المستطلعة آراؤهم (في المجموع العام، وكذلك في كل دولة على حدة) يفضلون «بروز قوة أخرى تشكل تحدياً للتفوق العسكري الأمريكي على الصعيد العالمي» [١٨]. وبحسب استطلاع قامت به محطة BBC سنة ٢٠٠٧، فإن واحداً وخمسين في المئة من المستطلعة آراؤهم من مختلف أنحاء العالم عبروا عن اعتقادهم بأن "الولايات المتحدة تمارس نفوذاً سلبياً على العالم،" كما صنّفوا أمريكا في موقع أقل أفضلية بكثير من كوريا الشمالية أو روسيا أو فنزويلا[١٩].

مع ذلك، لا يقف الناس في مختلف أنحاء العالم في طوابير طلباً للهجرة إلى كوريا الشمالية أو روسيا أو فنزويلا. الحقيقة أن مواقف الناس من الولايات المتحدة، خصوصاً في المناطق الأكثر فقراً في العالم، تتميز بالانفصامية العميقة - وهي مزيج متناقض من الإعجاب والحسد من جهة، والكراهية العميقة والاحتقار من جهة أخرى. يعتبر الملايين من البوليفيين والنيجيريين والمغاربة والإندونيسيين في كل أنحاء العالم أن أمريكا متعالية، وجشعة، وواعظة منافقة - ولكنها أيضاً المكان الذي يرغبون في التوجه إليه إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. لخص أحد الطلبة الصينيين هذا الموقف من أمريكا بشكل طريف. فبعد مضيّ عدة أسابيع على مشاركته طلاباً

آخرين في مظاهرة أمام السفارة الأمريكية في بيجين قذفوا خلالها السفارة بوابل من الحجارة، عاد إلى السفارة طالباً سمة دخول إلى الولايات المتحدة. عبر في مقابلة أجراها معه مندوب U.S. News & World Report عن رغبته في الالتحاق بإحدى كليات الدراسات العليا في أمريكا قائلاً: "لو استطعت الحصول على فرص أفضل في الولايات المتحدة، فلن أعارض كثيراً الهيمنة الأمريكية" [٢٠].

هل بإمكان قوة ديمقراطية مطلقة كالولايات المتحدة الدخول في اتحاد سياسي مع الشعوب التي تفرض عليها الهيمنة في شتى أرجاء العالم؟ من الناحية الواقعية، يصعب تصور كيف يمكن لأمر كهذا أن يحدث. فلكي يتم هذا، لا بد للولايات المتحدة إما أن تتخلى عن هويتها الوطنية وسيادتها، أو عن مكانتها كقوة مطلقة.

بإمكان الولايات المتحدة من الناحية النظرية أن تعرض على كل دولة من دول العالم فرصة أن تصبح ولاية أخرى من الولايات الأمريكية. ربما تقبل بعض الدول أن تفعل ذلك. ولكن لنتصور على سبيل المثال أن ١٩٠ مليون برازيلي و٢٣٤ مليون إندونيسي أصبحوا مواطنين أمريكيين، عندها بالتأكيد ستتحول الولايات المتحدة إلى دولة أخرى مختلفة تماماً. على أي حال، هذا الخيار مستحيل من الناحية السياسية.

تستطيع الولايات المتحدة أيضاً أن تتوارى خلف حكومة عالمية ديمقراطية جديدة تحكمها مؤسسات عالمية تحت مظلة القانون الدولي. ضمن مثل هذا السيناريو الافتراضي، ستكون هناك قوة مطلقة، إلا أن تلك القوة المطلقة لن تكون الولايات المتحدة، بل الحكومة العالمية التي تخلت لها الولايات المتحدة عن سلطتها. هناك العديد من المثاليين الذين يحبذون فكرة قيام حكومة من هذا النوع؛ ولكن في الوقت الحاضر - خصوصاً مع وجود المشكلات التي تعاني منها الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية الأخرى - فإن مثل هذا السيناريو يبدو غير واقعي البتة.

في واقع الأمر، تحولت الولايات المتحدة إلى الاتجاه المعاكس لذلك تماماً بعد

أحداث الحادي عشر من أيلول. فقد رفضت خلال السنين القليلة الماضية الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وانسحبت من اتفاقية "كيوتو" حول التغيير المناخي، وقامت بغزو العراق من دون تفويض من الأمم المتحدة، أو دعم من حلفائها التقليديين في الناتو مثل فرنسا وألمانيا وكندا. لم تحسّن هذه الأفعال من وضعية الولايات المتحدة أو صورتها في العالم. الأحادية هي قضية إشكالية بالنسبة إلى القوة المطلقة الديمقراطية؛ ذلك أن أحداً لا يتوقع أن يقوم الإسكندر الكبير أو جنكيز خان بمنح الأمم الأضعف فرصة للتعبير عن رأيها في القضايا الدولية. ولكن يفترض في القوة المطلقة الديمقراطية أن تعترف بالمبدأ القائل بأن الجميع في العالم لهم الحق في المشاركة وتقاسم مصادر الثروة والازدهار في مجتمع عالمي. ومن سوء حظ الولايات المتحدة أن الانطباع السائد في كل أنحاء العالم يشير إلى أن الولايات المتحدة لا تبدي أي احترام لهذا المبدأ.

آخر المُهيمنين

إلى أين سيقود هذا كله الولايات المتحدة؟ جميع العوامل التي نوقشت حتى الآن – دروس الماضي وعِبَره، وكذلك أوجه العوامل الجديدة – تشير إلى اتجاه واحد ووحيد: رفضٌ لقيام إمبراطورية أمريكية.

نظراً إلى أن الولايات المتحدة هي أمة المهاجرين الأولى، والديمقراطية الناضجة الأولى في التاريخ التي تصبح قوة مطلقة، فإن أمامها عدد أقل بكثير من الفرص التي كانت في متناول يد الرومان أو حتى البريطانيين. بدايةً، يمكن القول: إنه ليس من الواضح إطلاقاً أن الولايات المتحدة سوف تمر بامتحان اجتياز الديمقراطية في الداخل. فالجهد المبذول من أجل الاحتفاظ بالمبادرة في حرب العراق، خصوصاً بعد الكشف عن تعذيب السجناء وإساءة معاملتهم في سجن أبو غريب، واستمرار العنف في العراق استهلك بسرعة التأييد الشعبي لتلك الحرب. وإذا لم يحدث تحول كامل لمجريات الحرب وللوضع في العراق بشكل عام، فمن غير المتوقع أن يقوم الناخبون الأمريكيون بدعم فكرة الاستمرار في سياسات التدخل العسكري

العدوانية التي تهدف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة وفرض الديمقراطية بالقوة. بهذا المعنى، يمكن القول: إن الأمريكيين يختلفون إلى حد كبير، عن البريطانيين في العصر الفيكتوري الذين كانوا يتباهون جداً بدور بلادهم الإمبراطوري. لكن أغلب الأمريكيين لا يرغبون في أن يروا أنفسهم كشعب إمبراطوري - حتى بصفة إمبراطوريين «متنورين» - ربما بسبب تاريخ بلادهم المناهض للاستعمار.

في الوقت نفسه، هناك الكثير من القيود على الولايات المتحدة كقوة ديمقراطية مطلقة، حول ما يمكن أن تقدمه للشعوب الأجنبية، أو حول ما يمكن أن تأخذه منها. فبالرغم من أن لدى الولايات المتحدة القدرة العسكرية لغزو بلدان أخرى وقلب حكوماتها، فإنه ليس بإمكانها من الناحية الفعلية وضع يدها على مصادر الثروات المحلية لهذه البلدان - كالبترول العراقي على سبيل المثال - أو ضم أراضيها إلى الولايات المتحدة. تستطيع الولايات المتحدة أن تزود تلك البلدان بصناديق اقتراع (فعلت ذلك في العراق)، ونماذج دستورية، كما تستطيع أن تقوم بمهمة تدريب القوات، وتقديم الأسلحة، ومليارات الدولارات على شكل قروض ومساعدات. لكنها لا تملك القدرة أو الرغبة في أن تحول سكان هذه البلدان إلى أمريكيين. لن يكون بإمكان الولايات المتحدة التغلب على القوى المعادية الشديدة المراس التي مزقت بسرعة الإمبراطورية الفارسية الأخمينية، والإمبراطورية المغولية العظمى، والصين التانغية، وكافة القوى المطلقة في التاريخ التي لم تستطع أن تكوّن هوية سياسية مشتركة تربط بين السلطة المركزية والشعوب التي تحكمها، إلا إذا لجأت إلى استخدام شكل من أشكال «الغِراء».

الأهم من هذا كله، فإن ما تجدر الإشارة إليه هو أن الديمقراطية تعتمد في المحصلة على الشرعية والقبول. قد تكون الإمبراطورية «المتنورة» أو «الليبرالية» شيئاً مستحيلاً، ومرد ذلك إلى أنها تتطلب عنصر الإكراه، وهذا يتنافى مع المُثُل الديمقراطية. قام بول بريمر الثالث رئيس قوات الاحتلال الأمريكي في العراق في شهر حزيران، يونيو، ٢٠٠٣ بإلغاء الانتخابات المحلية من طرف واحد بالرغم من

أن العراقيين كانوا تواقين وجاهزين لإجراء الانتخابات. برر السيد بريمر قراره ذاك بأن الوقت حينها لم يكن مناسباً لإجراء مثل هذه الانتخابات. أوضح أحد كبار مساعديه هذا القرار بالقول «إن أكثر الجماعات السياسية تنظيماً في البلاد هي من معارضي الاحتلال، والمتطرفين وبقايا البعثيين ... ولها ميزات تفوق بكثير الجماعات الأخرى.» وهكذا فلم يكن من المفاجئ أن إلغاء الانتخابات في النجف، وما تلا ذلك من تأخير لموعد الانتخابات في أماكن أخرى في البلاد قد تسبب في تأجيج مشاعر الغضب ضد أمريكا في كافة أنحاء العراق. هذا الشعور العارم بالعداء لأمريكا - من دون أن نغفل التفجيرات التي لا تتوقف، وكذلك جز الرقاب - أثار موجة من العداء داخل الولايات المتحدة ضد العراقيين «الناكرين للجميل» وكذلك ضد جميع الشرق أوسطيين «الميئوس منهم» بشكل عام.

من الصعوبة بمكان تصور كيف يمكن لإمبراطورية أمريكية أن تزدهر، أو حتى أن تخدم مصالح الولايات المتحدة. في عالم اليوم، تؤدي عملية بناء قوة عسكرية مطلقة إلى كلفة هائلة - سواء من ناحية الأموال التي تنفق في سبيل ذلك، أو الكلفة البشرية، أو شرعية وجودها، أو الكراهية التي تسببها - من دون أن تكون هناك أي فوائد شبيهة بتلك التي جنتها الإمبراطوريات السابقة. إن واجهة مثل هذه الإمبراطورية الأمريكية تتمثل في حال العراق اليوم: مئات الآلاف من القوات الأمريكية غارقة في أوحال حرب طائفية على بعد آلاف الأميال من الوطن، يكرهها ويستهدفها الجميع، ومن دون أن تكون هناك أي أهداف ملموسة وواضحة تلوح في الأفق.

لا بد من الإيضاح أن المقصود هنا ليس الدعوة إلى الانعزالية أو السلبية. ربما تحتاج الحرب على الإرهاب اتخاذ إجراءات عسكرية قوية، والولايات المتحدة بإمكانها - لو اختارت أن تفعل ذلك - إرسال قواتها المسلحة في مهمات إنسانية محدودة لمنع التطهير العرقي، أو أي جرائم أخرى ضد الإنسانية. أنا أدعو في هذا المجال إلى رفض بناء إمبراطورية أمريكية - أي استعمال القوة العسكرية الأمريكية

الضاربة في الخارج لفرض تغيير لأنظمة سياسية هنا أو هناك، وإعادة تشكيل بعض الدول من خلال فرض مؤسسات على النمط الأمريكي عليها. في الوقت نفسه، يجب الاعتراف بأن الإعلان عن نية الولايات المتحدة بالاستمرار في فرض هيمنتها على العالم أجمع بأي ثمن، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، قد أضرّ جداً بصورتنا بين الدول والشعوب الأخرى.

بدلاً من كل ذلك، سيكون من الأفضل بكثير بالنسبة للولايات المتحدة لو عادت إلى الصيغة التي أفادت منها كثيراً على امتداد القرنين الماضيين. فالولايات المتحدة بزّت جميع منافسيها بمراحل من خلال تحولها إلى مركز استقطاب وجذب لأكثر الفئات حيوية واندفاعاً في العالم؛ أي من خلال بناء مجتمع يتمتع كافة أفراده من مختلف الأعراق والخلفيات بفرصة النمو والارتقاء، ومن خلال مكافأة أصحاب المواهب والابتكارات بغض النظر عن مصدرها؛ وأخيراً، تجنب خوض أي مواجهات عسكرية توسعية أو مدمرة للذات وراء البحار اللهم إلا في حالات جد استثنائية. ستكون الولايات المتحدة أكثر صدقاً وانسجاماً مع تاريخها ومبادئها عندما تكون نموذجاً يحتذى بالنسبة للعالم؛ أي عندما تتحول إلى - مدينة فوق التلال - بدلاً من أن تأخذ على عاتقها المهمة "السيزيفية" التي تحاول من خلالها إعادة تشكيل المجتمعات في مختلف بقاع العالم قياساً على صورتها هي.

لكن الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين لا تستطيع أن تَعُد ذاتها مجرد «مدينة فوق التلال». فنظراً إلى أنها حققت السيطرة العالمية، تجد أمريكا نفسها - كما كانت الحال بالنسبة إلى أي قوة مطلقة سبقتها - معتمدة اعتماداً كلياً على تعاون الشعوب الأجنبية التي تهيمن عليها، وعلى إسهاماتها ومودتها أو على الأقل على قبولها لهذه الهيمنة. لا بد من ملاحظة حقيقة أن أمريكا هي أكثر اعتماداً على مودة الشعوب الأجنبية من أي قوة مطلقة سبقتها في التاريخ لأن الاقتصاد العالمي اليوم أشد ترابطاً (المليارات من الناس في العالم هم من المستهلكين والمستثمرين والمصدرين والعمال الذين يديرون عجلة الاقتصاد الأمريكي)، ولأن حق الدول

الأخرى في حكم نفسها بنفسها أصبح اليوم من المسلمات (لدرجة أنه ما من قوة مطلقة تستطيع أن تفرض إرادتها على الشعوب الأخرى من خلال الحكم المباشر)، ولأن أسلحة الدمار الشامل يمكن نقلها هذه الأيام في حقائب صغيرة.

وهكذا فإن السؤال الحاسم الذي يطرح نفسه في السنين والعقود القادمة هو ما إذا كانت أمريكا قادرة على مواجهة ما أطلقتُ عليها وصف مشكلة «الغِراء». والسؤال هو: مع ملاحظة أن أمريكا لا تستطيع منح الجنسية الأمريكية للشعوب الأجنبية، هل هناك آليات أخرى تستطيع الولايات المتحدة بواسطتها، ومن دون أن تفقد سيادتها، خلق شعور بوجود هدف مشترك، أو حتى نوع من الهوية المشتركة مع مليارات البشر حول العالم الذي تسيطر عليه؛ مانحة بذلك الآخرين حصة أكبر من نجاح أمريكا وزعامتها؟

يشكل هذا التحدي أساساً لبعض أهم الموضوعات الخلافية في السياسة الأمريكية هذه الأيام. سأتناول باختصار، ثلاثة من هذه الموضوعات في السطور الآتية.

الهجرة. ربما كانت سياسة الهجرة التي تتبعها الولايات المتحدة أكثر الموضوعات التي يمكن الانطلاق منها وضوحاً. فبالرغم من إرث أمريكا كأمة من المهاجرين، فإن قلقاً عميقاً يساورها بشأن التسرب الذي تعاني منه على حدودها. هذا القلق مبعثه أمران: الأول يتعلق بالتهديد الذي يمثله الإرهاب، والثاني يتمثل بتدفق المهاجرين من أمريكا اللاتينية. يرى صاموئيل هنتغتون في كتابه المثير للجدل بعنوان "Who Are We?" أن الهجرة المستمرة باتجاه الولايات المتحدة خصوصاً من المكسيك تضع وحدة أمريكا في دائرة الخطر وتشكل تهديداً لصلب هويتها "بوصفها دولة مسيحية شديدة التدين" تضرب جذورها في أعماق القيم "الأنجلو-بروتستانتية". لقد سار العديد من المرشحين للرئاسة الأمريكية ومقدمي البرامج التلفزيونية على خطى هنتغتون. حذّر لو دوبس، المذيع الشهير في محطة CNN من

"جيش الغزاة" القادم من المكسيك، الذي يقوم بسرقة الوظائف من الأمريكيين، وإصابة الأمريكيين بعدوى مرض الجذام، والتخطيط لاسترجاع منطقة الجنوب الغربي الأمريكية [٢١].

من المسلم به أن للولايات المتحدة الحق في وضع قيود على الهجرة، وهي بحاجة إلى ذلك بالفعل؛ إذ لا يمكن لأي سياسة متعقلة أن تفتح أبواب الهجرة على مصراعيها لأعداد لا حصر لها من الأجانب، أو تعرض أمنها القومي للخطر. مع ذلك، من الخطأ الفادح إغلاق حدود الولايات المتحدة بناء على سياسة نشر الخوف الذي يجري تضخيمه بشكل كبير، وذلك لأسباب ثلاثة.

أولاً، أظهر تاريخ القوى المطلقة أن هناك رهاباً اسمه ردة الفعل الناجمة عن التوجس من الأجانب. مرة بعد أخرى، ثبت أن القوى المسيطرة في العالم فيما مضى سقطت بسبب أن القوى الفاعلة فيها تحولت إلى ممارسة التعصب من خلال تأكيدها على هوياتها «الحقيقية» و «النقية»، وتبنيها لسياسة الإقصاء تجاه الجماعات غير القابلة للاندماج. من هنا يمكن القول إن فكرة شيطنة المهاجرين، وإرجاع أسباب النجاحات التي حققتها أمريكا إلى الفضائل «الأنجلو- بروتستانتية» ليست فقط مضللة، (فلا القنبلة الذرية، ولا وادي سليكون في الأساس هما من ابتكار «الأنجلو- بروتستانتية») بل هي في منتهى الخطورة.

ثانياً، اتباع سياسة منفتحة نسبياً في موضوع الهجرة يشكل واحداً من أكثر الآليات المتوافرة نجاعة من أجل التأسيس لمشاعر الود والعلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وغير الأمريكيين. فهي تؤكد على مبدأ تقبل أمريكا لأفراد ينتمون إلى خلفيات مختلفة. وتؤدي إلى منح ما يقرب من مليون من الأجانب سنوياً الحق في المشاركة في بناء المجتمع الأمريكي، حيث تكون الجنسية الأمريكية هي الجائزة التي تنتظرهم مكافأة لهم على إسهاماتهم في هذا المجال. كما تسمح لمليون آخر من عائلات هؤلاء الأجانب اعتبار أمريكا موئلاً يمكن أن ينتقلوا يوماً ما للعيش فيه.

حتى أفراد عائلات المهاجرين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة والذين ما زالوا يعيشون في مواطنهم الأصلية، يمكن أن تطالهم فوائد الانفتاح في سياسة الهجرة إلى أمريكا. في سنة ٢٠٠٥، قام العمال المولودون خارج أمريكا ، بإرسال تحويلات مالية إلى بلدانهم الأصلية تقدر بحوالي ٤٠ ملياراً من الدولارات؛ وقد حول القسم الأعظم من هذه المبالغ بمناسبة عيد الأم[٢٢].

أما البرامج التي تجتذب الأجانب الشباب إلى الولايات المتحدة بصفة مؤقتة مثل سمة الدخول الذي يرمز إليها بحرف F فهي مخصصة للطلبة، ويمكنها أن تستخدم في استقدام الأقارب المباشرين لهؤلاء الطلبة. تقدم مثل هذه البرامج صورة سريعة للمجتمع الأمريكي عن كثب، وفي العديد من الحالات، يمكن أن تترك أثراً بعيد المدى يتجلى في تماهي هؤلاء الأفراد مع المؤسسات الأكاديمية التي درسوا فيها. فوق هذا وذاك، إن مثل هذه البرامج تساعد في دمج الطلبة الأجانب بالتقاليد والقيم الأمريكية التي يحملها البعض منهم إلى موطنهم الأصلي. وعلى عكس ما يظنه الكثيرون بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، يمكن لمثل هذه البرامج أن تكون ذات تأثير قوي يدفع بالطلاب الشرق أوسطيين وزملائهم من جنوب شرق آسيا بعيداً عن أحضان التطرف في حرم بعض الجامعات التي تسيطر عليها بعض الجماعات المتطرفة. إذا كانت الولايات المتحدة راغبة في استمالة الأجيال القادمة من النخب الأجنبية، فعليها ألاّ تغفل أهمية مثل هذه الفرص.

ثالثاً، وهو الأهم؛ إن الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن كل القوى المسيطرة التي سبقتها في التاريخ، هي قوة مطلقة بسبب أنها بزّت جميع منافسيها في اجتذاب عصارة الرأسمال البشري في العالم. وفي حال أدارت ظهرها للهجرة، فإن ذلك سيدمر أسّ ازدهارها وسطوتها في وقت "نشهد فيه تنافساً حاداً على الصعيد العالمي لم يسبق له مثيل من أجل اجتذاب أفضل المواهب" بحسب ما صرح به نائب رئيس مجموعة غوغل، لازلو بوك. ستظهر الآثار التخريبية لسياسات مناهضة الهجرة بصورة أسرع مما يتوقعه الأمريكيون. أدلى بيل غيتس بشهادته مؤخراً أمام لجنة

تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي حول الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة للحد من الهجرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، قال فيها: "إن تلك الإجراءات أدت إلى امتناع الأفضل والأذكى في العالم من القدوم إلى أمريكا في الوقت الذي نحن أحوج ما نكون فيه إلى هؤلاء."

كما أدلى بوك بشهادة مماثلة أمام لجنة فرعية في مجلس النواب ذكر فيها أن القيود الشديدة المفروضة على الهجرة تضر جداً «بقدرة الشركات الأمريكية على ابتكار وخلق الجيل الجديد من المنتجات والخدمات التكنولوجية. ... نجد أنفسنا يوماً إثر آخر عاجزين عن التعاقد مع المرشحين من ذوي الكفاءة لأنه لا توجد سمات دخول من نوع H-1B التي تخول لحاملها العمل في الولايات المتحدة." وأضاف بوك قائلاً: «يمكن القول ببساطة إنه إذا كان أرباب العمل الأمريكان عاجزين عن التعاقد مع خريجي جامعاتنا، فإن منافسينا الأجانب سوف يقومون بذلك. وسوف لن يكون باستطاعة المؤسسات العلمية والهندسية والتكنولوجية في الولايات المتحدة أن تأمل في المحافظة على مستواها الحالي في الريادة العالمية إذا بقيت عاجزة عن التعاقد مع أصحاب المواهب الأجانب الحائزين على درجات علمية عالية والاحتفاظ بهم»[٢٣].

ما الذي ستبدو عليه صورة سياسة الهجرة التي ستتبعها أمريكا في القرن الحادي والعشرين؟ لو استعرنا صفحة من المراحل الأولى من تاريخ أمريكا، وكذلك صفحات من تاريخ القوى المطلقة القديمة، فإننا نخلص إلى نتيجة مفادها أن على الولايات المتحدة اليوم اتباع إستراتيجية أكثر اندفاعاً، وتحمل في طياتها محفزات أكثر من أجل انتقاء مهاجرين من ذوي المهارات العالية والتدريب والخبرة، واستقطابهم. في الوقت نفسه لا يجوز لأمريكا أن تحذو حذو ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى التي جعلت من استقطاب العاملين في مجال التكنولوجيا المتقدمة الهدف الوحيد في سياسة الهجرة التي تتبعها. لا بد للولايات المتحدة أن تفتح باب الهجرة لكل الطبقات ومن مختلف مستويات التحصيل العلمي، من خلال فتح كوى تعطى الأولوية فيها لمن يتقدم بطلب للهجرة أولاً، أو استخدام نظام القرعة.

أثبت العديد من المهاجرين في الماضي، بمن فيهم الأكثر نجاحاً في أمريكا أمثال أندرو كارنيجي ويوجين كلاينر، أن بإمكانهم تقديم إسهامات كبيرة في عملية بناء أمريكا بالرغم من أنهم قدموا إليها بأسمال بالية، وليس لديهم ما يملكونه سوى الاندفاع والرؤية، وهو ما أوصلهم إلى شواطئ هذه البلاد في المقام الأول. كثيرون يعتقدون اليوم أن بإمكانهم معرفة أي من تلك الجماعات المهاجرة هي الأكثر جاذبية، والأكثر قدرة على الإسهام في تحقيق الازدهار في أمريكا، والأكثر ذكاء وتفانياً في العمل. ولكن علينا أن نتذكر أن بعض أكثر الأقليات نجاحاً في الولايات المتحدة اليوم كاليهود والصينيين الأمريكيين، كانوا يوصفون منذ مئة سنة خلت بأنهم بلهاء وغير قابلين للاندماج في المجتمع الأمريكي.

الشركات المتعددة الجنسية والبحث عن المصادر الخارجية. عندما تحولت الشركات الأمريكية إلى شركات «عالمية»، حيث فتحت لها مراكز رئيسة ومصانع وغرف عمليات تسويق تدار من بعد، أو مراكز للبحث والتطوير في الخارج، كان الأمريكيون يشعرون إزاء ذلك بالضيق في أغلب الأحيان. كانت توضع علامات استفهام حول وطنية هذه الشركات المتعددة الجنسية في بعض الأحيان، وكانت تتهم بأنها تمنح وظائف لأجانب على حساب الأمريكيين في معرض لهاثها نحو تحقيق مزيد من الأرباح.

ما من شك في أن الشركات الأمريكية التي تحولت إلى شركات عالمية كانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق نسبة أعلى من الأرباح، ولم يكن يدور في خلد القائمين عليها حينها أي دوافع وطنية. ولكن من المفارقة اكتشاف أن ظهور هذه الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، وحتى زيادة الاعتماد على المصادر الخارجية، كان لصالح أمريكا أكثر مما كان البعض قادراً على استيعابه.

كانت الحجة التي دفع بها مؤيدو الاعتماد على مصادر خارجية، اقتصادية محضة. كان يقال: إن استغلال القوة العاملة الأجنبية الأقل كلفة سوف تسمح

لشركاتنا بتقديم منتجات أقل سعراً للمستهلك الأمريكي، وتزيد من أرباح المساهمين الأمريكيين من عائدات هذه المنتجات. (رفض معارضو الشركات المتعددة الجنسية هذا التبرير بالقول إن الشركات المتعددة الجنسية لا تقوم بدفع تعويضات للأمريكيين الذين فقدوا مصادر أرزاقهم.) لكن العمليات المتعددة الجنسية للشركات الأمريكية يمكن لها أيضاً تقديم فوائد غير اقتصادية لأمريكا.

وجدت أكثر القوى المطلقة نجاحاً في الماضي السبل التي حصلت بموجبها على تعاون النخب المحلية وخدماتها مقابل تقاسمها مع تلك النخب حصيلة تلك النجاحات، وجعلها تشعر بالانتماء إلى مؤسساتها. شكل هذا «الغِراء» ركناً أساسياً من أركان القوة التي تمتعت بها هذه القوى، وأسهمت أيضاً في إطالة عمرها. ليست لدى أمريكا كما لاحظنا سابقاً أي فيالق عسكرية أجنبية تعمل بإمرتها، أو دوائر خدمة مدنية تابعة لها يمكن أن تستخدم فيها موظفين من السكان الأصليين. لكن لدى الولايات المتحدة شركة غوغل، فرع الهند، وشركة مايكروسوفت، فرع أوكرانيا، حيث إن كل واحدة منهما يمكن أن تمثل نظيراً موازياً لما سبق ذكره في إطار القرن الحادي والعشرين. إذا لم يكن بإمكان أمريكا تعيين الأجانب في مناصب حكومية أو عسكرية رفيعة فيها - كما فعلت روما، وإلى حد ما، بريطانيا العظمى - فإن بإمكانها تعيينهم في مناصب رفيعة ومجزية في شركاتها التي تعمل في الخارج.

الاستثمار في مجال التوظيف الخارجي لن ينتج «الغراء» الذي تحتاجه الولايات المتحدة؛ فهناك العديد من النقاشات المحتدمة حول ما إذا كان العمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة في مصانع تعود ملكيتها لأمريكيين في غواتيمالا يشعرون بأن ارتباطهم مع أمريكا أصبح أقوى أو أضعف نتيجة استخدامهم في مؤسسات صناعية أمريكية. أما بالنسبة إلى الأجانب الذين يتبؤون مراكز رفيعة مقابل رواتب مجزية في شركات تعود ملكيتها للأمريكيين، وتحديداً أولئك الذين يصبحون مديرين أو مسؤولين تنفيذيين، فإن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية تستطيع من دون أدنى شك منح أولئك الأشخاص خارج حدود البلاد الإحساس بأن لهم

مصلحة مادية في الازدهار الذي تحققه أمريكا، وبأنهم شركاء في النمو المستمر والمتزايد الذي تتمتع به أمريكا، وبأنهم كذلك مرتبطون بالمؤسسات الأمريكية. ليس من قبيل المصادفة أبداً أن الهند - وهي من بين أكثر المستفيدين من الاستثمار الأمريكي في مجال التوظيف الخارجي بالرغم من وجود عوامل أخرى أسهمت في ذلك بطبيعة الحال-، هي أيضاً من بين القلائل من الدول التي بقي الشعور الشعبي تجاه أمريكا فيها إيجابياً جداً.

الأحادية والتعددية. وضعت الحرب على العراق الأمريكيين في وضع ملتبس إزاء دورهم في القضايا الدولية. فمن ناحية، لم يعد لشعار إدارة بوش «نفّذْ قرارك من دون العودة إلى أحد» الذي رفعته في المراحل الأولى لولايته أي مصداقية؛ وهذا الشعار استند على ما يبدو إلى الثقة المفرطة والمؤلمة بقدرة أمريكا على تحقيق أهدافها الجيوبوليتيكية من خلال اللجوء إلى القوة العسكرية المحضة. ومن ناحية أخرى، جعلت تلك الحرب بعض الأمريكيين يشعرون بأن أفضل خدمة يمكن أن تسدى إلى الولايات المتحدة تتمثل في تشديد الإجراءات الأمنية على حدودها، وبناء جدران عازلة، ونفض يدها من المسألة الجيوبوليتيكية برمتها.

لا تستطيع الولايات المتحدة بعد الآن - حتى لو رغبت في ذلك - أن تعود إلى الانعزالية من جديد، ولن يكون بمقدور أمريكا أن تعتمد على التجارة فقط بوصفها مصدرًا وحيدًا لهيمنتها العالمية؛ كما أن الشركات الأمريكية المتعددة الجنسية مثل غوغل وجنرال إليكتريك، مهما بلغت درجة تنورها، لن تكون المؤسسات الوحيدة التي تمثل أمريكا على المسرح الدولي. تؤكد أطروحة هذا الكتاب منذ البداية، على أن على الولايات المتحدة تجنب مخاطر التدمير الذاتي المتمثلة في محاولة بناء إمبراطورية؛ ولكن أمريكا قادرة ويجب عليها في الوقت نفسه القيام بخطوات جريئة من أجل تسلم زمام زعامة العالم في خضم تلك المشكلات العالمية الحقيقية التي يمكن وضع حلول لها فقط من خلال التعاون بين مختلف الأمم والشعوب.

يُعد التراجع البيئي أحد أشهر الأمثلة على تلك المشكلات. وبغض النظر عن أي تشريعات يمكن للولايات المتحدة أن تسنها لمواجهة مشكلة التلوث، فإن قيام دول أخرى بتدمير منطقة الأوزون، سوف يؤدي إلى معاناة من قبل الجميع بمن فيهم الولايات المتحدة. بمعنى آخر، تمثل حماية البيئة نموذجاً مثالياً لمشكلة العمل الجماعي؛ وكل دولة تحتاج إلى تعاون الآخرين من أجل الحصول على نتائج مرضية في هذا الشأن. اليوم، هناك الكثير من المعضلات التي لها طابع عالمي مشابه. ففي الوقت الذي تتم حركة البضائع والأشخاص بشكل لم يسبق له مثيل، لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تواجه أمراضاً معدية مثل أنفلونزا الطيور. يمكن للمجاعات وجرائم الإبادة الجماعية في بلدان قصية أن تفرز نتائج سلبية من خلال نزوح عشرات أو مئات الآلاف من اللاجئين الهاربين عبر الحدود. كما أن الإرهاب فرض على الساحة الدولية أبعاداً جديدة بطبيعة الحال.

يجب على الولايات المتحدة أن تبحث عن طرائق من أجل القيام بحملات منسقة تشارك فيها الدول الأخرى. وهذا لا يعني بالضرورة أن على الولايات المتحدة أن تقيد نفسها بالتحرك ضمن الإطار السياسي والقانوني الدولي المعمول به حالياً والمتمثل في الأمم المتحدة. يمكن أن تكون الأمم المتحدة مفيدة في هذا الصدد، لكن يمكن أيضاً للولايات المتحدة أن تسعى إلى عقد اتفاقيات ثنائية أو تعددية مع بلدان تتبع منهج التفكير نفسه، إنما خارج إطار الأمم المتحدة؛ بل بإمكان الولايات المتحدة التفكير في خلق مؤسسات عالمية جديدة تماماً.

يتعين على الأمريكيين ألاّ ينظروا إلى هذه التعددية الجديدة على أنها استسلام، بل يجب اعتبارها فرصة جديدة. فمن خلال الاعتراف بأن لها دوراً في خلق هذه المشكلات العالمية، والوعي بأنها ستجني الكثير من الفائدة من خلال حلها، وأخذ زمام المبادرة للقيام بدور القائد للجهود الدولية المبذولة من أجل معالجتها، تستطيع الولايات المتحدة أن تحقق مصالحها الخاصة في الوقت الذي تبني التضامن الذي تحتاجه مع الأمم الأخرى - والمتمثل في ذلك الشعور بالعمل الجماعي والهدف المشترك، والذي لا يمكن لأي قوة ديمقراطية مطلقة أن تكون في غنى عنه.

في سنة ١٩٩٧، أصبح جدي لأمي مواطناً أمريكياً، وكان حينها يبلغ الثالثة والتسعين من عمره. لم يكن بحاجة لكي يصبح مواطناً أمريكياً. فقد كان قد حصل قبل مدة طويلة على إقامة دائمة نظراً إلى أنه عاش في الولايات المتحدة مدة تزيد على أربعين سنة. مع ذلك، وبالرغم من أنه كان ضعيف البنية وأصمَّ، فقد أصر جدي على خوض امتحان الحصول على الجنسية الأمريكية. سألته في حفل العشاء الاحتفالي الذي أعقب حصوله على الجنسية الأمريكية عن السبب الذي حدا به إلى طلب الحصول عليها. أجابني بإنجليزية ركيكة: «لأن أمريكا قدمت لي الكثير.» أدهشني جوابه ذاك؛ وذلك لأن العمر الذي قضاه في الولايات المتحدة، أمضاه في عمل شاق جداً في متجر يبيع البضائع الآسيوية، ويجهد كي تبقى واجهته مشرعة في ظل المنافسة الشديدة، انتقل بعدها إلى العمل في توزيع الجرائد إلى أن بلغ سن التسعين (كان الجميع في الجوار يرون أنه الأفضل في هذا العمل لأنه لم يفوت يوماً واحداً من دون أن يقوم بجولته المعتادة لتوزيع الصحف). أضاف جدي بعدها قائلاً: «كم هي عظيمة هذه البلاد! الجميع يريد أن يصبح أمريكياً!»

يتذكر والديَّ الإحساس بالإعجاب نفسه الذي كانا يكناه للأمريكيين عندما كانا يعيشان في الفيليبين في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين - وكان ذلك واحداً من الأسباب التي جعلتهما يتوقان للهجرة إلى الولايات المتحدة - كما أتذكر عندما كنت أزور الصين وأوروبا برفقة والديّ في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. واليوم، عندما أسافر مع عائلتي إلى بلدان أخرى، أتمنى أن تسمع ابنتاي الآراء نفسها حول أمريكا التي كانت تجعلني أفتخر بأنني أمريكية. من المحزن أنهما لا تسمعان أياً من هذه الآراء.

ما الذي يحمله القرن الحادي والعشرون في جعبته؟ فمنافسو الولايات المتحدة يواجهون مشكلاتهم العديدة الخاصة بهم؛ إلا أن هؤلاء المنافسين الذين تزداد قواهم باطراد (سواء بشكل إفرادي أو من خلال اتحادات تجمع بينهم) سوف يفرضون على الولايات المتحدة أن تتوقف عن أن تكون المسيطرة على العالم في

المستقبل القريب. لن تكون العودة إلى موقع الدولة العظمى أمراً سيئاً بالضرورة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ففي المحصلة، يمكن القول إن تحول دولة ما، إلى قوة مطلقة يُعد خروجاً على منطق التاريخ له من السلبيات ما له من الإيجابيات.

من ناحية أخرى، يمكن القول إن الولايات المتحدة تمثل في العديد من الأوجه، نموذجاً للتسامح الإستراتيجي. إن استطاعت أمريكا إعادة اكتشاف الطريق الذي مثّلَ سر نجاحها منذ تأسيسها، وتجنب إغراءات بناء إمبراطورية، يمكن لها أن تبقى القوة المطلقة في العالم لعقود عديدة قادمة - قوة مطلقة ليس بمنطق الإكراه والقوة العسكرية، بل قوة مطلقة تجسد الفرصة والحيوية والقوة الأخلاقية.

كلمة شكر

كان والدايَ ليون وديانا شوا، مصدر الإلهام الذي نتج عنه هذا الكتاب؛ أتوجه إليهما بالشكر وكذلك لشقيقاتي ميشيل وكاترين وسينثيا، على الدعم الذي تلقيته منهم جميعاً خلال السنين المنصرمة. ما كان لهذا المؤلَّف أن يخرج إلى الوجود لولا التوجيه وكذلك، المساعدة التي تلقيتها من زوجي جيد روبنفيلد الذي قرأ كل كلمة كتبتها خلال السنين الخمس عشرة المنصرمة. أشعر بأنني المستفيدة المحظوظة من كرمه وعبقريته. أود كذلك أن أعبر عن عميق امتناني للمحرر آدم بيلو، ولزملائي جاك بالكين، ودانيال ماركوفيتس، وجيمس ويتمان، وبشكل خاص لبروس أكيرمان، الذين أسهموا في هذا العمل من خلال ملاحظاتهم النقدية الرائعة واقتراحاتهم في اللحظات الحرجة التي مر بها هذا الكتاب. لقد كانت لإسهاماتهم الأثر الأكبر في جعل هذا الكتاب عملاً أفضل بكثير؛ وأي هنات يعاني منها هذا الكتاب فهي مسؤوليتي وحدي. أما بيلينغ شين جوزفين وراسل بيتمان فقد قرأا المخطوط بعد الانتهاء من كتابته وقدما ملاحظات ثمينة، فلهما مني كل الشكر والتقدير. كما أود أن أعبر عن امتناني لوالتر أوستيرار، وإيان آيرس، و آر. كونتانت، وهنري هانزمان، وطوني كرونمان، وسوزان روز أكيرمان، ومارينا سانتيلي، وجوردان سمولر، وسليفيا سمولر للتشجيع الذي لقيت منهم جميعاً وكذلك لملاحظاتهم النقدية.

يعكس هذا الكتاب المساعدة التي لا تقدر بثمن، والتي تلقيتها من المساعدين البحثيين؛ وأود أن أخص بالشكر من بينهم جوناثان بوم، وماكس هيلفيستون، وإيليني مارتسوكو، وهاري أو كورنيل، وباتريك تومي، وجولي ويلينسكي، وجولي زو، الذين أمضى كل واحد منهم عشرات، وأحياناً مئات الساعات للعمل على هذا الكتاب. كما

أتوجه بالشكر كذلك إلى كل من أديتي بانيرجي وويتسينغ شين، ونصرت شودوري، وستيفن كلاوني، ونيها غوهيل، وسيث غرين، وجين هان، وفيجي جيارامان، وستيفن ليلي، وبريان نيتر، ومارك سيلفرمان، وإليزابيث ستودرمان، وتينغ وانغ، ومارشا يابلون، لقد كان هؤلاء جميعاً طلاباً رائعين في حلقة بحث قمت بتدريسها في ربيع سنة ٢٠٠٤. أشعر بالامتنان لهم جميعاً على الأفكار النيرة التي قدموها خلال المراحل الأولى من صياغة أفكار هذا الكتاب. كما أسهم الطلبة الآتية أسماؤهم في تقديم مساعدة لم يكن بالإمكان الاستغناء عنها في بعض فصول هذا الكتاب، وهم: باتريشا أودورا- ميراندا، وويرنا أهليرز، وزاك ألسيون، وكريس بيبينك، ومايكل بريثولز، ونيشكا شاندراسوما، وجينهوا سينغ، ودينيس كلير، وإيلبريدج كولبي، وجوزيه كولمان، وروهيت دي، وهيو إيستوود، وكينيث إيبي، ويانغ لونغ غاو، وجيمس غريميلمان، وجوش هافتيز، وإيثيل هيغونيت، وميمي هنتر، وعائشة جين، وشروتي جايارامان، وسفيلين كاريفانوف، ولارا كايايان، وأبها كانا، وآرون كلينك، ونانسي لياو، وكاثرين لين، وسارة ليبتون لوبيت، وآنا ماناسكو، وإليوت موغول، وأليكس بارسونز، وانتصار راب، وجيرمي روبنز، ونيك روبنسون، وبرايان رودكي، وسليلة صلاح الدين، وجيف ساندبيرغ، ومارتن شميدت، وتيم سنابل، وفانس سيرشاك، وشهرزاد شافاغيها، وجينغ زيا شي، وفريدو سيلفا، وبارت جيويك، وكريشانتي فيغناراجا، وكلارنس ويبستر، وكارن ويليامز، وشيني وو، وجاستين زاريمبي.

بالإضافة إلى ما تقدم، أود أن أعبر عن امتناني لهارولد كوه، عميد كلية الحقوق في جامعة يال، على دعمه وصداقته؛ وكذلك لجيني كوكلي، وتيريسا غولين للمساعدة القيمة التي تلقيتها منهما في المكتبة والتي كانت تمتد لساعات طوال خارج دوامهما الوظيفي، كما أشكر مساعدتي باتريشا سبيغيلهاتر لكفاءتها النادرة في العمل، والشكر موصول لوكيلي أعمالي الاستثنائيين غلين هارتلي، ولين شوا.

اقتطفت مدخل هذا الكتاب من مقالة لي بعنوان «الهجرة الآسيوية» التي نشرت